

# المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا - الطموح والتحديات الداخلية

■ د. محمد أبو القاسم زكري\* ■ د. فوزي رجب بن عيسى\*\*

## المستخلص:

تناولت الورقة البحثية موضوعاً في غاية الأهمية وهو الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك لما له من أهمية كبرى في المساهمة والنهوض بالاقتصادي المحلي. ونظراً لما لوحظ في الآونة الاخيرة من تدني في مستوى تطور ونجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، قررا الباحثان إجراء هذه الدراسة من أجل التعرف على أسباب ومسببات هذا التدني ، وكذلك اقتراح الحلول التي من شأنها ان تساهم في نجاحها. تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على المحددات والمشاكل التي تواجهها المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، حيث قسمت هذه المتغيرات أو المشاكل إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: مشاكل ادارية، مشاكل تتعلق بالعمالة، مشاكل فنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق المهمة المتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل. كما تم استخدام قائمة الاستبيان لتجميع البيانات المطلوبة ثم تحليلها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية أن كل المشاكل السالفة الذكر ساهمت في فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة العاملة في البيئة الليبية. كما أوصت الدراسة بضرورة مساهمة الدولة الليبية في دعم تلك المشاريع.

**الكلمات الرئيسية** Keywords: المشاريع الصغرى والمتوسطة، الإدارية، العمالة، الفنية، ليبيا.

\* عضو هيئة التدريس - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

\*\* عضو هيئة التدريس - قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

## 1. المقدمة Introduction

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة SME Small and Medium-Szed Enterprises ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة في الدول النامية، لما لها من دور ايجابي وهام في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. هذا وتنتشر المشاريع الصغرى والمتوسطة في مجالات عديدة كالتجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تحاول هذه الدراسة التعرف على اهم المشاكل والمعوقات التي تؤثر على نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وكذلك تسعى إلى تقييم الوضع الحالي لتلك المشروعات من أجل الوقوف على أهم المعوقات الداخلية التي تقف عائقاً أمام نجاح واستمرارية تلك المشاريع في ليبيا.

## 2. مشكلة البحث Research Problem

لوحظ في الآونة الاخيرة أن هناك فشلاً كبيراً في الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وفي أقل الظروف عدم وجود تطور بها على الرغم من وجود العديد من هذه المشروعات تعمل في السوق الليبي إلا أنها في أغلبها معتمدة على استيراد السلع من الخارج تم اعادة بيعها، حيث تحولت هذه المشروعات الانتاجية إلى مشروعات تجارية. هذا بدوره أدى إلى فشل المشروعات التجارية القائمة في بعض المناطق نتيجة للمنافسة غير المقننة، وكنتيجة لذلك رأى الباحثان ضرورة دراسة تلك المشاكل والمعوقات من أجل اقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تحد من هذا التدهور في اختلاط الأنشطة وذلك من أجل المحافظة على استمرارية المشروعات حسب ما تم الموافقة عليه من وزارة الاقتصاد وغرفة التجارة وذلك من أجل استمرارية منهج التخطيط الاقتصادي وخلق اقتصاد متلائم وظروف المخططات السكنية والنمو بالبلديات ودعم ظروف التنمية المكانية.

## 3. الأهداف The Objectives

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تحديد المشاكل والتحديات الداخلية التي تواجه نجاح الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2. اقتراح الحلول المناسبة والملائمة لحل تلك المشاكل.

## 4. الأهمية The Importance

تكمن أهمية هذا البحث في الرؤية التي تشدها كل المجتمعات والدول للتنمية

الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تقوم على بناء الامكانيات التي تعمل على زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته، والفائدة المرجوة من دعم وتفعيل المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق هذه التنمية، لذا فإن لهذا البحث أهمية تتمثل في النقاط التالية:

1. إنه يمثل إضافة علمية جديدة إلى ما هو مكتوب عن موضوع المشروعات الصغرى ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
2. توضيح أهم الصعوبات التي تواجه قطاع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، واقتراح طرق العلاج لتخطي هذه الصعاب والعقبات.
3. تزويد الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار في ليبيا كوزارة الاقتصاد مثلا بالمعلومات اللازمة التي من شأنها أن تعدل القوانين والتشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة من حيث تقنين العمالة .... الخ.

#### 5. فرضيات الدراسة The Hypotheses

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الفرضية الرئيسية الآتية:

تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل ومعوقات من داخل المشروع أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

ولاختبار فرضية الدراسة الرئيسية، تم تصميم الفرضيات الفرعية التالية:  
H1: تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل إدارية أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

H2: تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل متعلقة بمهنية العمالة أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

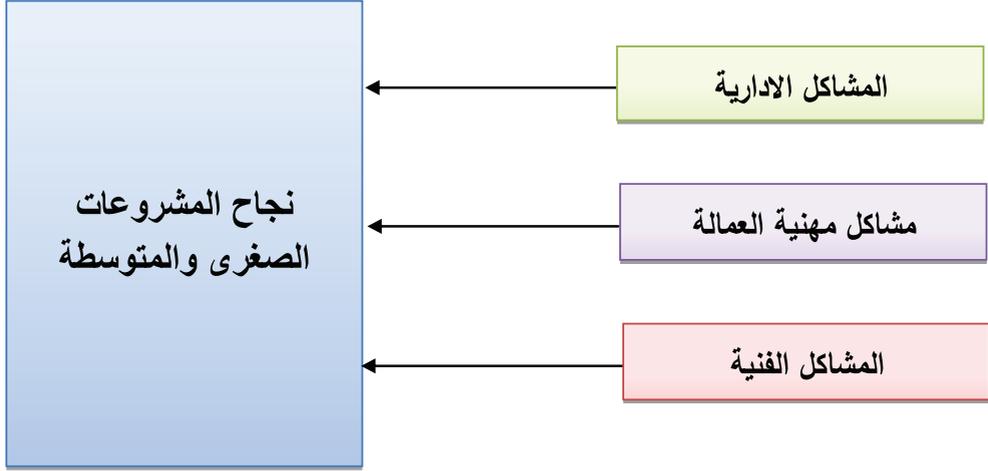
H3: تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل فنية أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

#### 6. متغيرات الدراسة Study Variables

بالنسبة لنموذج الدراسة فإنه يتكون من مجموعة من المتغيرات Study Variables حيث كان نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة متغيرا تابعا Dependent Variable، بينما المشاكل الإدارية، ومشاكل في مهنية العمالة، والمشاكل الفنية التي تواجه نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة اعتبرت متغيرات مستقلة Independent Variables (انظر الشكل رقم 1 الذي يوضح العلاقة بين كل هذه المتغيرات).

المتغير التابع  
Independent Variable

المتغيرات المستقلة  
Dependent Variables

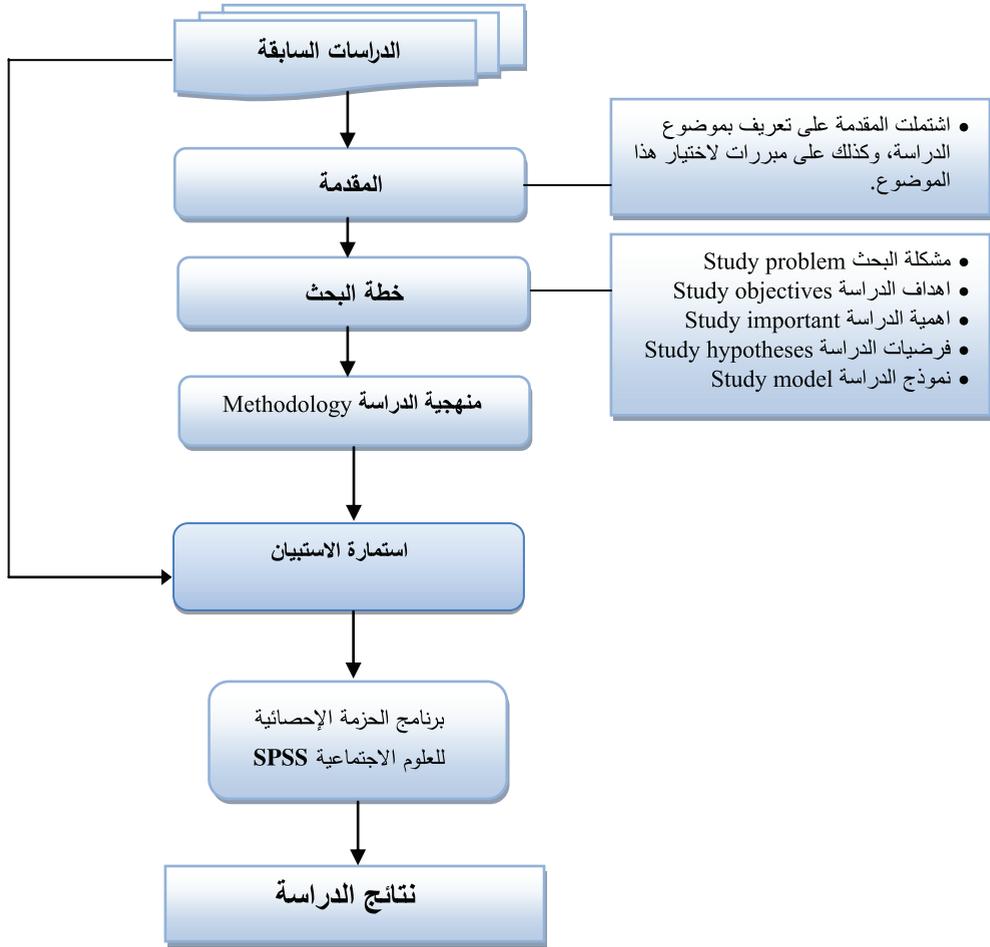


إعداد: الباحثان

الشكل (1): يبين متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة - المتغيرات التابعة)

## 7. منهجية الدراسة Study Methodology

اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي الذي عرفه (Saunders, 2009) بأنه طريقة في البحث العلمي تتناول أحداثاً وظواهرًا وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها. هذه الدراسة قسمت إلى قسمين أساسيين هما: الجانب النظري والجانب العملي. الجانب النظري اعتمد على المنهج الوصفي وتحليل مضمون الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بينما الجانب العملي اعتمد على أسلوب الاستنتاج للوصول إلى النتائج والتوصيات من واقع البيانات التي تحصل عليها الباحثان من خلال تحليل الاستبيانات إحصائياً التي وزعت على عينات عشوائية من المشاريع الصغرى والمتوسطة (مشاريع تجارية - مشاريع صناعية - مشاريع خدمية - زراعية) الواقعة ضمن نطاق أكبر المدن الليبية من حيث حجم هذه المشاريع وهي طرابلس، والشكل التالي يوضح ويلخص منهجية هذه الدراسة.



الشكل رقم (2): يوضح منهجية الدراسة

#### إعداد: الباحثان

استخدمت الدراسة أسلوب استمارة الاستبيان Questionnaire لتجميع بياناتها، حيث صممت فقرات أو أسئلة الاستبيان بحيث تغطي كل فرضيات الدراسة، كما كانت الأدبيات المنشورة والمتعلقة بموضوع الدراسة هي المصدر الأساسي في تصميم الاستبيان. تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة عناصر رئيسية، الجزء الأول منه صمم لتجميع بيانات عامة حول المشاريع الصغرى والمتوسطة بمدينة طرابلس، وهذه البيانات اشتملت على:

- نوع النشاط (خدمي، صناعي، تجاري، زراعي).

● رأس مال المشروع.

● عمر المشروع.

● عدد العمالة بالمشروع.

● جنسية العمالة العاملة بالمشروع (ليبيين، أجنبي).

● مساحة قطعة الأرض المقام عليها المشروع.

● مكان مقر أو موقع المشروع.

أما القسم الثاني فقد كان مصمماً لتجميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي أثر المشاكل الإدارية، ومشاكل العمالة، والمشاكل الفنية على نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، والتي كانت على النحو التالي:

1. المشاكل الإدارية التي تواجه نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

○ ضعف أداء إدارة المشروع.

○ عدم وجود هيكل تنظيمي ولوائح إدارية ومالية وفنية واضحة لإدارة المشروعات.

○ عدم الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل للعاملين بالمشروع.

2. المشاكل المتعلقة بمهنية العمالة التي تواجه نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في

ليبيا:

○ عدم ولاء العامل للمشروع.

○ ارتفاع تكاليف جودة ومهنية العمالة.

○ عدم توفر العمالة الماهرة.

○ عدم التزام العمالة بالعمل بمكان العمل نتيجة ظروف الدولة الحالية.

3. المشاكل الفنية التي تواجه نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

○ عدم فهم صاحب المشروع للنشاط الذي يعمل فيه.

○ نقص وضعف التقنية والتكنولوجيا المستخدمة للإنتاج وفي تقديم الخدمات.

○ عدم رغبة صاحب المشروع في التطوير.

○ عدم توفر الإمكانيات الجيدة للعمل (مواد خام أو الآت ومهمات .... إلخ) في السوق

المحلي وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية.

أما الجزء الأخير من الاستبيان فكان يهدف إلى إعطاء فرصة للمشاركين بالدراسة

لتزويدنا بأية ملاحظات حول موضوع الدراسة.

كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert Five Point Scale ذي النقاط الخمس

للتعبير عن أسئلة الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (1).

## الجدول (1): مقياس ليكرت Likert Five Point Scale

الوزن	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1

وبعد الانتهاء من تصميم الاستبيان تم عرضه على مجموعة من المتخصصين الذين لديهم دراية كافية في مجال البحث العلمي، وذلك من أجل مراجعته من حيث تغطيته لكل متغيرات الدراسة، وكذلك من حيث ملائمة التصميم ووضوح اللغة. وقد تم مراجعة الاستبيان والتعليق عليه ببعض الملاحظات اللغوية والشكلية حيث أخذت كلها بعين الاعتبار عند التصميم النهائي للاستبيان بما يتفق وأهداف الدراسة.

## 8. الدراسات السابقة Previous Studies

اهتمت الدراسات السابقة بدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة وكذلك دور الدولة في دعم ونجاح هذه المشروعات، حيث كان من بين تلك الدراسات دراسة حديثة للباحث (الأسرج، 2015) التي ركزت على دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي في تحليل دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تقليص نسبة البطالة بين الشباب في تلك الدول. خلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة القائمة في دول الخليج (البحرين-الكويت-عمان-قطر-السعودية-الإمارات) تسهم في خلق فرص عمل كثيرة للشباب في تلك الدول.

هناك دراسة أخرى للباحثين (عبد الله وحنان، 2013) التي قامت بتحليل واقع المشروعات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري. هذه الدراسة خلصت إلى أن تلك المشروعات تعاني من عدة مشاكل مثل المشاكل الإدارية التي تحول دون دائها لدورها في تنمية الاقتصاد المحلي الجزائري. كما كانت هناك دراسة أخرى للباحثين ((Onakoya et al., 2013)) التي كانت بعنوان «Small and Medium Scale Enterprises Financing and Economic Growth in Nigeria»، هذه الدراسة ركزت على دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في النمو الاقتصادي النيجيري. خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن نجاح

المشروعات الصغرى والمتوسطة كان له دور إيجابي في التنمية الاقتصادية. دراسة أخرى للباحث (المقداد، 2011) التي تناولت علاقة المشروعات الصغرى والمتوسطة بالاقتصاد الوطني. هذه الدراسة خلصت إلى أن تلك المشروعات تساهم وبشكل كبير في نمو الاقتصاد الوطني للدولة وخاصة في تقليل البطالة وفي دمج العمالة داخل قطاع الاعمال المهنية فعلى سبيل المثال توصلت الدراسة إلى أن هذه المشروعات لعبت دورا كبيرا في الحد من البطالة في العديد من الدول العربية كمصر وسوريا وتونس. وفي دراسة أعدتها منظمة العمل العربية في سنة 2009 بعنوان «دور المنشآت الصغرى والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة» تم التوصل إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة هي أحد حلول مشكلة البطالة الناتجة عن عمليات الخصخصة.

هناك أيضا دراسة أخرى للباحث (نعيمه، 2006) التي كانت بعنوان «التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية»، هذه الدراسة توصلت إلى أن هناك مجموعة من المشاكل التي تؤثر وبشكل كبير على نجاح تلك المشروعات في الدول العربية وهي مشاكل التمويل، ومشاكل متعلقة بالتكنولوجيا، ومشاكل التسويق، والمشاكل الادارية.

وأخيرا كانت هناك دراسة (الورفلي، 2006) التي هدفت إلى القاء الضوء على واقع حال المشروعات الصغرى والمتوسطة في البيئة الليبية وعرض الصعوبات والمشاكل التي تبطئ من نموها ونجاحها. أوصت هذه الدراسة بضرورة توفير الخدمات الاستشارية وإعطاء الدورات التدريبية التي تدعم وتساعد الشباب في إدارة مثل هذه المشروعات، كذلك أوصت بضرورة تسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل وتوفير الإطار القانوني للمساعدة في انجاحها.

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة سواء التي كانت في البيئة المحلية أو العربية تناولت المشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل منفرد، بينما ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة هو دراستها لأغلب المشاكل الداخلية وأكثر عمق والتي عادة ما تكون سبباً في فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

## 9. الدراسة التطبيقية:

### 1.9 الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك باختيار مجموعة من الاختبارات المناسبة من

أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث تم اختيار واستخدام الاختبارات التالية:

● أسلوب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية Means لمعرفة أثر متغيرات الدراسة المستقلة Independent Variables وهي (المشاكل والصعوبات الداخلية والخارجية) على المتغير التابع Dependent Variable وهو نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة.

● اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha Test)  $\alpha$  لقياس ثبات فقرات الاستبيان.

● اختبار كولموجروف-سمرنوف One-Sample Kolmogorov Smirnov Test لمعرفة ما إذا كانت بيانات الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

● اختبار One-Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة (عند مستوى دلالة 0.05).

## 2.9 النتائج Results

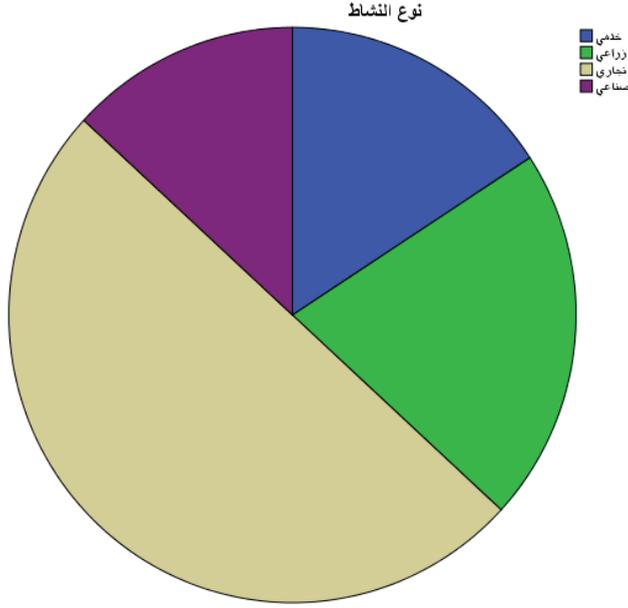
### 1.2.9 تحليل البيانات العامة عن المشروع:

● التصنيف حسب نوع النشاط:

يبين الجدول رقم (2) أن 50.0 % (أي نصف حجم العينة) من المشاركين بهذه الدراسة هم من مزاولي النشاط التجاري، بينما 21 % منهم من مزاولي النشاط الزراعي، كما يمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح بالشكل رقم (3).

الجدول (2): نوع النشاط

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
15.8	6	النشاط الخدمي
21.1	8	النشاط الزراعي
13.2	5	النشاط صناعي
50.0	19	النشاط تجاري
% 100	38	المجموع



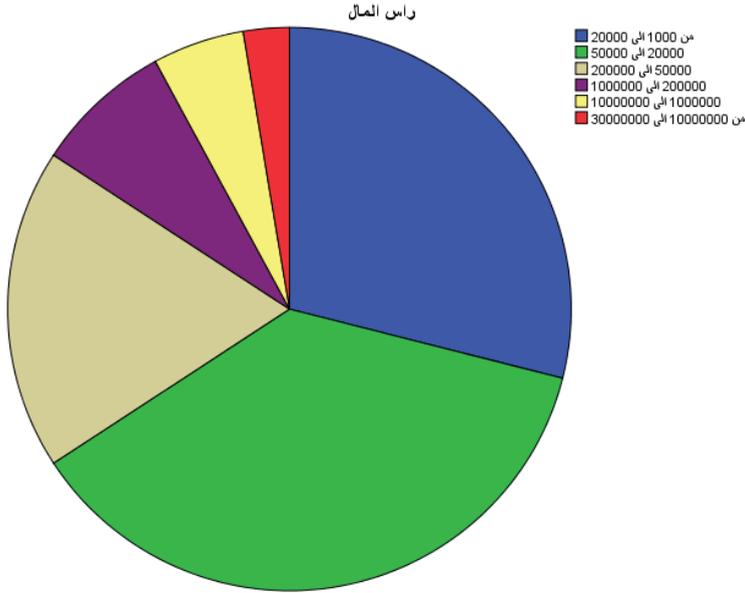
الشكل (3): نوع النشاط

● التصنيف حسب رأس مال المشروع:

بالنظر إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن 92% من رأس مال المشاريع المختارة يقل عن 1,000,000 دينار، بينما هناك مشروع واحد فقط يفوق رأس ماله 10,000,000 دينار، وهذا مؤشر على أن معظم المشاريع التي تعمل في مدينة طرابلس هي مشاريع صغيرة.

الجدول (3): رأس مال المشروع

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
28.9	11	من 1000 إلى 20,000 د.ل.
36.8	14	من 20,000 إلى 50,000 د.ل.
18.4	7	من 50,000 إلى 200,000 د.ل.
7.9	3	من 200,000 إلى 1,000,000 د.ل.
5.3	2	من 1,000,000 إلى 10,000,000 د.ل.
2.6	1	من 10,000,000 إلى 30,000,000 د.ل.
٪ 100	38	المجموع



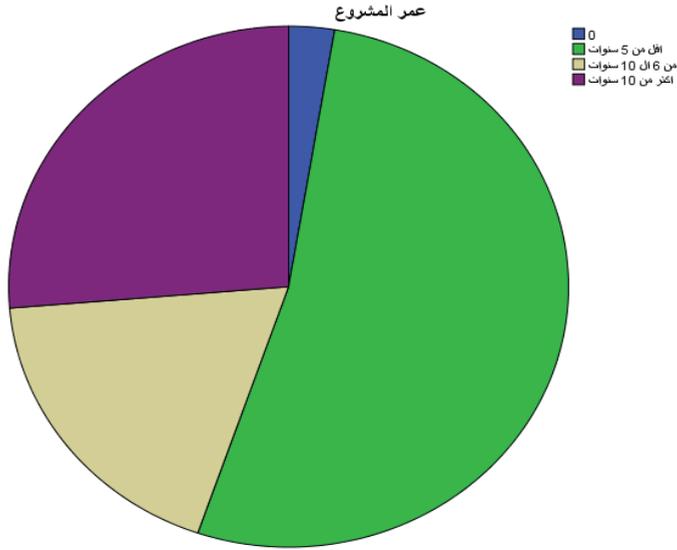
الشكل (4): رأس المال

● التصنيف حسب عمر المشروع:

الجدول (4): عمر المشروع

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
53.2	21	من 1 سنة إلى 5 سنوات
18.4	7	من 6 سنوات إلى 10 سنوات
26.3	10	أكثر من 10 سنوات
٪ 100	38	المجموع

بالرجوع إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن 71.6 ٪ من المشاريع التي تشملها هذه الدراسة تصل أعمارها إلى 10 سنوات، و10 مشاريع فقط تزيد أعمارها عن 10 سنوات، وهذا يعتبر مؤشراً جيداً في دعم الإجابات التي جمعت من تلك المشاريع.



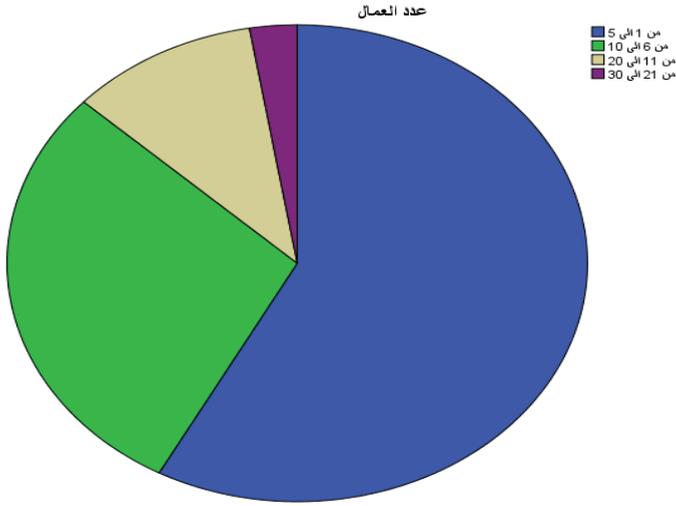
الشكل (5): عمر المشروع

● التصنيف حسب عدد العمال:

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن 86.8 % من المشاريع التي شملتها هذه الدراسة يعمل بها أقل من 10 عمال، وهذا يشير إلى أن معظم المشاريع التي شملتها الدراسة هي مشاريع صغرى حسب معيار العمالة.

الجدول (5): حجم العمالة بالمشروع

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
57.9	22	من 1 عامل إلى 5 عمال
28.9	11	من 6 عمال إلى 10 عمال
10.5	4	من 11 عامل إلى 20 عاملا
2.6	1	أكثر من 30 عمالا
% 100	38	المجموع



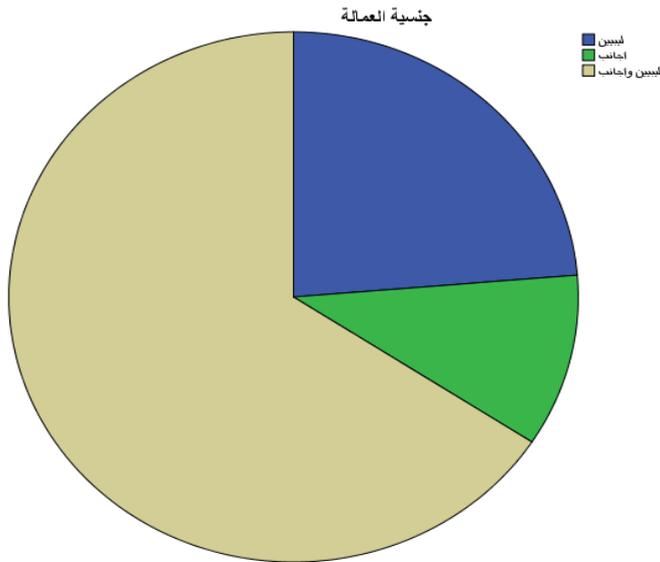
الشكل (6): عدد العمالة بالمشروع

● التصنيف حسب جنسية العمالة:

بالرجوع إلى الجدول رقم (6) نلاحظ أن 65.8 % من المشاريع يعملون بها جنسيات مختلطة ( وطنية وأجنبية).

الجدول (6): جنسية العمالة

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
23.7	9	عمالة وطنية
10.5	4	عمالة أجنبية
65.8	25	عمالة وطنية + اجنبية
% 100	38	المجموع



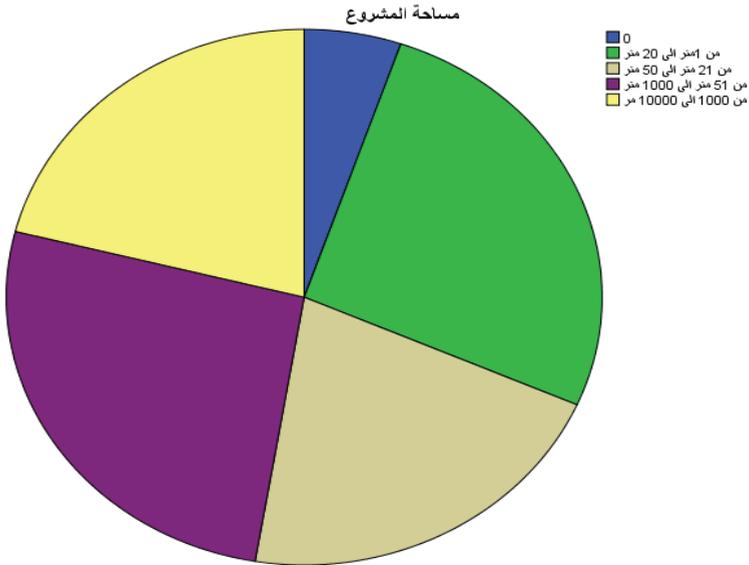
الشكل (7): جنسية العمالة

● التصنيف حسب مساحة المشروع:

بالنظر إلى الجدول رقم (7) نشاهد أن الإجابات كانت متباينة فيما يخص حجم المساحة التي يقع بها المشروع، حيث ان المساحات الصغيرة تشير إلى المشاريع التجارية والخدمية كالفنادق مثلاً، بينما كان 26.3 % من مجمل المشاريع كانت مساحاتها تزيد عن 10,000 متر مربع.

الجدول (7): مساحة المشروع

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
31.6	12	من 1م مربع إلى 20م مربع
21.1	8	من 21م مربع إلى 50م مربع
26.3	10	من 51م مربع إلى 1000م مربع
21.1	8	من 1000م مربع إلى 10,000م مربع
26.3	10	أكثر من 10,000م مربع
% 100	38	المجموع



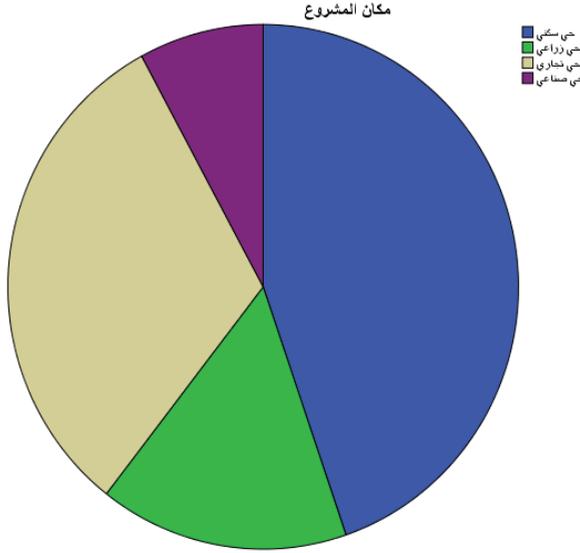
الشكل (8): مساحة المشروع

● التصنيف حسب مكان المشروع:

يبين الجدول رقم (8) أن 44.7٪ من المشاريع التي شملتها الدراسة تقع في مناطق خدمية، والباقي موزع بين مناطق زراعية وصناعية وتجارية.

الجدول (8): مكان المشروع

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
44.7	17	منطقة خدمية
15.8	6	منطقة زراعية
7.9	3	منطقة صناعية
31.6	12	منطقة تجارية
٪ 100	38	المجموع



الشكل (9): مكان المشروع

### 2.2.9 ثبات الاستبيان Reliability

تم استخدام اختبار ألفا  $\alpha$  كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، والجدول رقم (9) يوضح أن معاملات الثبات جيدة لجميع فقرات الاستبيان (681 ، 0) أي أنها ما فوق 60 %، وبالتالي تعتبر مقبولة عموماً (Pallant، 2007).

الجدول (9): معامل الثبات (اختبار كرونباخ ألفا)

Cronbach's alpha	عدد الأسئلة	المتغيرات المستقلة Independent Variables
681.	14	جميع المتغيرات

### 3.2.9 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

تم استخدام اختبار كولجروف - سمرنوف One-Sample K-S Test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (حافظ، 2012). إن الجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار كولجروف - سمرنوف حيث يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من 05 . ( $Sg. > .05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

الجدول (10): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test)

.Sg	المتغيرات المستقلة Independent Variables
0.801	المجموع

#### 4.2.9 اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة الفرعية، وفيما يلي عرض لنتائج هذه الاختبارات وكذلك مناقشتها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة:

#### 1.4.2.9 اختبار الفرضية الأولى H1:

من الجدول رقم (11) نلاحظ أن مستوى الدلالة لفقرات الفرضية الأولى تساوي قيمة 0.000. وبالتالي فهي أقل من 0.05 ( $P\text{-value} < 0.05$ ) مما يعني أن هناك مشاكل إدارية تواجه نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة المختارة لهذه الدراسة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى وقبولها وهي:

H1: تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل إدارية أدت إلى عدم

تطورها ونجاحها.

الجدول (11): نتائج اختبار One-Sample T-Test

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة .Sg	نتيجة الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي
89.70	45	.000	قبول	3.13

يوضح الجدول رقم (12) التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرات الفرضية الأولى، حيث نلاحظ أن التوزيع النسبي لجميع فقرات الفرضية الأولى تتراوح ما بين 26.3 % إلى 52.6 %، وبالنظر إلى الفقرة رقم (1) على سبيل المثال نلاحظ أن 52.6 % من عينة الدراسة متفقون على أن ضعف أداء إدارة المشروع يعتبر مشكلةً وعائقاً لتطور ونجاح الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وهذه النتيجة تم تأكيدها من قبل دراسة (الورفلي، 2006) التي أشارت إلى وجود مشاكل

إدارية تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة عند تأسيسها في البيئة الليبية.

الجدول (12): نتائج التحاليل الإحصائية للمشاكل الإدارية.

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات تصاعديا	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)					البيان	ت
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1.034	2	3.11	5.3	31.6	10.5	52.6	-	ضعف أداء ادارة المشروع.	1
.882	3	2.92	-	39.5	31.6	26.3	2.6	عدم وجد هيكل تنظيمي ولوائح إدارية ومالية وفضية واضحة لإدارة المشروعات.	2
1.149	1	3.37	5.2	15.8	26.3	39.5	13.2	عدم الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل بالمشروع.	3

#### 2.4.2.9 اختبار الفرضية الثانية H2:

من الجدول رقم (13) نلاحظ أن مستوى الدلالة لفقرات الفرضية الثانية تساوي قيمة 0.000. وبالتالي فهي أقل من 0.05 (  $P\text{-value} < .05$  ) وأن المتوسط الحسابي لكل الفقرات = 4.16 مما يعني أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تواجه مشاكل تتعلق بمهنية العمالة والتي منها ارتفاع تكاليف العمل الماهرة وعدم توفرها، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية وقبولها وهي:

H2: تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل متعلقة بمهنية العمالة أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

الجدول (13): نتائج اختبار One-Sample T-Test

المحسوبة T	T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي
47.98	34	.000	قبول	4.16

يوضح الجدول رقم (14) التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الفرضية الثانية، حيث يتراوح التوزيع النسبي لكل الفقرات ما بين 2.6 % إلى 97.4 %، وبالرجوع إلى الفقرة رقم (2) على سبيل المثال نلاحظ أن 97.4 % من عينة الدراسة متفقون على أن ارتفاع جودة مهنية العمالة في الوقت الراهن يعتبر مشكلةً وعائقاً يواجه نجاح الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

الجدول (14): نتائج التحاليل الإحصائية للمشاكل المتعلقة بمهنية العمالة.

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات تصاعدياً	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)					البيان	ت
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1.130	4	3.58	-	28.9	5.3	44.7	21.1	عدم ولاء العامل للمشروع.	1
.638	1	4.61	-	2.6	-	31.6	65.8	ارتفاع جودة مهنية العمالة.	2
1.219	3	4.03	2.6	13.2	15.8	15.8	52.6	عدم توفر العمالة الماهرة.	3
.760	2	4.45	-	2.6	7.9	31.6	57.9	عدم التزام العمالة بالعمل بمكان العمل نتيجة ظروف الدولة الحالية.	4

### 3.4.2.9 اختبار الفرضية الثانية H3:

من الجدول رقم (15) نلاحظ أن مستوى الدلالة لفقرات الفرضية الثانية تساوي قيمة 0.000. وبالتالي فهي أقل من 0.05 ( $P\text{-value} < 0.05$ ) مما يعني أن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تواجه مشاكل فنية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة وقبولها وهي:

H3: تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل فنية أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

الجدول (15): نتائج اختبار One-Sample T-Test

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي
101.98	24	.000	قبول	3.43

يوضح الجدول رقم (16) التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الفرضية الثالثة، حيث تتراوح النسب المئوية لكل الفقرات ما بين 2.89 % إلى 73.7 %، وبالرجوع إلى الفقرة رقم (5) على سبيل المثال لا الحصر نلاحظ أن 63.1 % من عينة الدراسة متفقون على أن نقص وضعف التقنية والتكنولوجيا المستخدمة للإنتاج وفي تقديم الخدمات يكون سبباً في فشل وتعتز المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

الجدول (16): نتائج التحاليل الإحصائية للمشاكل الفنية.

الانحراف المعياري	ترتيب الفقرات تصاعدياً	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية (%)					البيان	ت
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1,064	7	2.95	5.3	34.2	28.9	23.7	7.9	عدم فهم صاحب المشروع للنشاط الذي يعمل فيه.	1
.994	2	3.66	2.6	10.5	23.7	44.7	18.4	نقص وضعف التقنية والتكنولوجيا المستخدمة للإنتاج وفي تقديم الخدمات.	2
1,226	8	2.89	7.9	42.1	15.8	21.1	13.2	عدم رغبة صاحب المشروع في التطوير.	3
1,032	6	3.55	2.6	13.2	28.9	36.8	18.4	عدم توفر الإمكانيات الجيدة للعمل (مواد خام أو الات ومهمات .... الخ) في السوق المحلي وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية.	4

وبناء على نتائج الدراسة السابقة فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي:  
تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشاكل ومعوقات من داخل المشروع أدت إلى عدم تطورها ونجاحها.

### 5.2.9 ملخص النتائج:

يواجه الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تحديات ومشاكل من داخل المشروع وهي:

#### 1. المشاكل الإدارية والمتمثلة في الآتي:

- ضعف أداء إدارة المشروع.
- عدم وجود هيكل تنظيمي ولوائح إدارية ومالية وفنية واضحة لإدارة المشروعات.
- عدم الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل للعاملين بالمشروع.

#### 2. المشاكل المتعلقة بمهنية العمالة والمتمثلة في الآتي:

- عدم ولاء العامل للمشروع.
- ارتفاع جودة مهنية العمالة.
- عدم توفر العمالة الماهرة.
- عدم التزام العمالة بالعمل بمكان العمل نتيجة ظروف الدولة الحالية.

#### 3. المشاكل الفنية والمتمثلة في الآتي:

- عدم فهم صاحب المشروع للنشاط الذي يعمل فيه.
- نقص وضعف التقنية والتكنولوجيا المستخدمة للإنتاج وفي تقديم الخدمات.
- عدم رغبة صاحب المشروع في التطوير.
- عدم توفر الإمكانيات الجيدة للعمل (مواد خام أو آلات ومهمات .... إلخ) في السوق المحلي وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية.

#### 10. التوصيات Recommendations

● ضرورة التركيز على الجانب الإداري للمشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل الملاك.

● يجب أن تساهم الدولة الليبية في حل مشكلة العمالة وارتفاع أسعار جودة العمل، وذلك من خلال وضع وتطبيق القوانين المتعلقة بالعمل وجودة المكان، وكذلك متابعة ملف العمالة الأجنبية الواردة للبلاد بشكل غير قانوني.

● ضرورة دعم الدولة للاستثمار في المشاريع الصغرى والمتوسطة الجديدة من الناحية الفنية.

### المراجع العربية:

1. المقداد، طارق أحمد (2011): «إدارة المشاريع الصغيرة الاساسيات والمواضيع المعاصرة»، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية البريطانية العربية للتعليم العالي.
2. الورفلي، ثريا علي حسين (2006): «المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا - الواقع والطموح»، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
3. نعيمة، برودي (2006): «التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية»، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
4. عبد الله، غانم، وحنان، سبع (2013): «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني»، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري، جامعة الدادي، الجزائر.
5. منظمة العمل العربية (2009): «دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة»، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان.
6. الأسرج، حسين عبدالمطلب (2015): «المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحدي البطالة بين شباب الخليج العربي»، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد (69).

### المراجع الانجليزية:

1. Saunders, M., Lewis, P. and Thornhill, A. (2009): "Research Methods for Business Students", Pearson Education Ltd, 5<sup>th</sup> ed, London, UK.
2. Onakoya, A., Fasanya, I. and Abdulrahma, H. (2013): "Small and Medium Scale Enterprises Financing and Economic Growth in Nigeria", European Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 4, pp 130-136
3. Bergh, D. and Ketchen, D. (2009): "Research Methodology in Strategy and Management", Emerald Group Publishing.